اقتصاد

«المركزي الليبي» ينفي وقف التعامل معه

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

نفى مصرف ليبيا المركزي ما وصفها بالأخبار المضللة المتداولة في الآونة الأخيرة عبر بعض منصات التواصل الاجتماعي، حول توقف بنوك أجنبية عن التعامل معه، مؤكداً أن هذه الأخبار لا أساس لها من الصحة، وهدفها الإضرار باقتصاد البلاد.

وأكد المصرف في منشور على صفحته على «فيسبوك»، أمس السبت، استمرار التواصل الوثيق مع جميع المصارف المراسلة المعتمدة لديه في الخارج، وأن الإجراءات المتبادلة بينهما تسير بشكل طبيعي، ووفق العمل المتفق عليه. وقال إن «إداراته كافة تعمل بصورة اعتيادية، وبدأت في إنجاز خطتها لاستعادة العمل بعد إيقافه من الإدارة السابقة، ونجحت في تفعيل كل الأنظمة الإلكترونية بالمصرف وتأمينها بعد تعطيلها، وصرفت مرتبات شهر أغسطس/آب (الماضي) لجميع قطاعات الدولة على كامل التراب الليبي، بعد امتناع الإدارة السابقة عن صرفها، وفعّلت العمل بمنظومة الاعتمادات المستندية، وجهّزت منظومة الأغراض الشخصية للعمل».

وأضاف أنه سيُكشف جهوده خلال الأسبوع المقبل لاستعادة الدينار الليبي قيمته، بعد إضعافه من قبل الإدارة السابقة بإجراءات مخالفة للقانون. وأشار إلى أن علاقته بالمصارف والمؤسسات الأجنبية هي علاقة مؤسسات تحكمها اتفاقيات رسمية وأعراف دولية غير متأثرة إطلاقاً بالأشخاص. وشدد على «أهمية التحقق من المعلومات من مصادرها الرسمية، والانتباه للأخبار الزائفة التي تهدف إلى المضاربة في قيمة الدينار الليبي، وإقحام قوت الليبيين في أتون الصراع السياسي والأجندات المشبوهة». ومنذ منتصف أغسطس الماضي، تعيش ليبيا توترات على خلفية أزمة إصدار المجلس الرئاسي قراراً بعزل محافظ المصرف المركزي الصديق الكبير وتعيين محمد الشكري مكانه، وهو الإجراء الذي رفضه مجلسا النواب والدولة لصدوره من جهة «غير مختصة» على حد وصفهما. ويشرف المصرف على إدارة إيرادات النفط وميزانية الدولة، ليُعاد بعد ذلك توزيعها بين المناطق المختلفة، بما فيها الشرق. وأعلنت الحكومة المنبثقة من مجلس النواب، ومقرها بنغازي، نهاية الشهر الماضي، «حالة القوة القاهرة على جميع الحقول والموانئ النفطية، وإيقاف إنتاج النفط وتصديره حتى إشعار آخر»، احتجاجاً على إقالة طرابلس الكبير، وتكليف مجلس إدارة جديد لتولي مهمات المصرف المركزي. وتسيطر حكومة مجلس النواب المدعومة من مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر على حقول تشكل إنتاج ليبيا النفطي بالكامل تقريباً. في خضم هذه الأزمة، أعربت وزارة الخارجية الأميركية، قبل أيام، عن قلقها من تداعيات التوترات الحالية على الاقتصاد الليبي ورفاهية الأسر. وأشارت الوزارة إلى أن بعض البنوك الأميركية والدولية أوقفت معاملاتها المالية مؤقتاً مع مصرف ليبيا المركزي، وأعادت تقييم علاقاتها معه بسبب حالة عدم اليقين الناتجة عن الإجراءات الأحادية الأخيرة التي اتخذتها الفصائل المتنازعة.

كما ذكرت مجلة ذا إيكونوميست البريطانية أن بعض البنوك الخارجية قررت عدم التعامل مع المصرف بناءً على توصيات من وزارة الخزانة الأميركية، حتى تتضح الجهة التي تدير المصرف. وأوضحت المجلة أن ليبيا قد تواجه تحديات كبيرة إذا تم عزلها عن النظام المالي العالمي، مما سيؤثر على قدرتها في الحصول على الأساسيات، بما في ذلك المواد الغذائية.

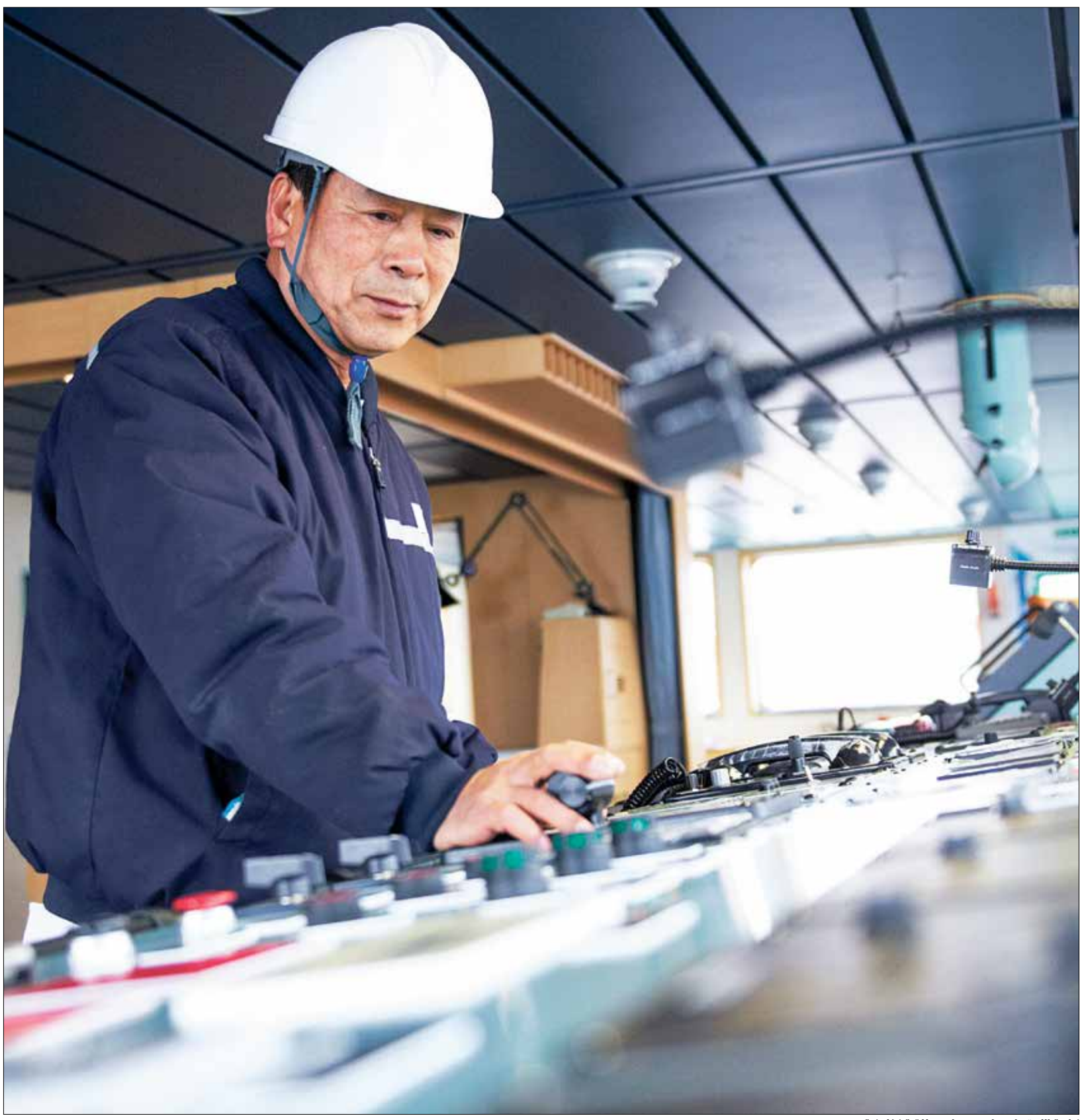

زيادة الاعتماد على مصادر طاقة نظيفة (Getty)

إغلاق أكبر منجم للفحم في كوريا الجنوبية

أغلق أكبر منجم للفحم في كوريا الجنوبية كهوفه رسمياً، بعد 88 عاماً من افتتاحه، مع انخفاض الإنتاج وتحول البلاد نحو مصادر طاقة أكثر صداقة للبيئة. وذكرت وكالة يونهاب أن المنجم الذي تديره شركة كوريا للفحم للتعدين الحكومية، أُغلق يوم الجمعة الماضي. وبدأ عمليات إنتاج الفحم من المنجم الواقع في تايبايك، على بعد حوالي 180 كيلومتراً شرق العاصمة سيول، عام 1936 وأنتج 94 مليون طن من الفحم. وفي 2012، أنتج المنجم 566 ألف طن، لكن إنتاجه السنوي انخفض إلى 67 ألف طن في العام الماضي. ومع إغلاق «جانغسونغ» سيكون منجم دوغيه الواقع في سامتشوك على بعد حوالى 195 كيلومتراً شرق سيول، هو الوحيد الذي يستمر فيه العمل تحت مظلة شركة كوريا للفحم. لكن من المقرر أيضاً إغلاقه العام المقبل.

«المركزي الصيني» يتوقف عن شراء الذهب للشهر الرابع

بكين ـ **العربي الجديد**

لم يضف البنك المركزي الصيني أي كمية من الذهب إلى احتياطياته للشهر الرابع على التوالي في أغسطس/آب الماضي، إذ وصلت أسعار المعدن النفيس إلى مستويات قياسية. ووفقاً للبيانات الرسمية الصادرة، أمس السبت، بلغ حجم الذهب، الذي يحتفظ به بنك الشعب الصيني، 72,8 مليون أونصة (أوقية) في نهاية الشهر الماضي، من دون تغيير. وكان البنك أضاف إلى احتياطياته لمدة 18 شهراً متتالية حتى إبريل/ نيسان من هذا العام، مما ساعد في دعم قوة أسعار الذهب. يعزز توقف شراء البنك المركزي الصيني الدلائل على أن ارتفاع الأسعار يحد من الطلب العالمي على الذهب من قبل البنوك المركزية، بعد عمليات شراء قوية في النصف الأول من العام. ومع ذلك، يرى العديد من المحللين أن شراء البنوك المركزية سيظل محركاً رئيسياً للذهب هذا العام. وارتفع سعر المعدن النفيس، الذي زاد بأكثر من 20% هذا العام، إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في أغسطس/آب، مع زيادة توقعات المتداولين بتخفيف السياسة النقدية من قبل البنك الفيدرالي الأميركي. وعلى الرغم من أن الأسعار المرتفعة أثرت مؤخراً على مبيعات التجزئة للمنتجات غير الضرورية مثل المجوهرات في الصين، تشهد السبائك والعملات الذهبية زيادة في الإقبال، حيث يسعى المستثمرون لحماية ثرواتهم من الاقتصاد الضعيف، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية.

وساعدت عمليات الشراء القوية لسبائك الذهب، ولا سيما من قبل مكاتب عائلية في آسيا، على بلوغ استهلاك الذهب المستوى الأفضل خلال ربع ثان له على مدى 25 سنة على الأقل، بحسب مجلس الذهب العالمي.

لكن التساؤلات تتزايد حول إذا ما كانت أسعار الذهب ستتجه نحو الهدوء في الفترة المقبلة مع توقف «المركزي الصيني» والمخاوف من حدوث تصحيح في الأسعار، ليري بنوكاً عالمية مثل «يو بي إس غروب» و«إيه إن زد غروب هولدينغز» أنه لا يزال يوجد مجال لمزيد من المكاسب. وقال وين غوردون، خبير استراتيجي في السلع الأساسية في شركة «يو بي إس غلوبال ويلث مانجمنت» إن الأسعار «تتجه نحو 2700 دولار للأونصة بحلول منتصف عام 2025 تقريباً»، مشيراً إلى أن عمليات شراء البنوك المركزية ستستمر وكذلك سيبقى طلب محافظ الاستثمار بهدف التحوط.

أخبار

توقعات بانخفاض أسعار النفط

خفض بنك أوف أميركا توقعات أسعار خام نفط برنت في النصف الثاني من العام الجاري إلى 75 دولاراً للبرميل من نحو 90 دولاراً في السابق. وعزا البنك ذلك في مذكرة إلى تراكم المخزونات العالمية وضعف نمو

الطلب والقدرة الإنتاجية الفائضة لأوبك+. ووفقًا لمحللي البنك، فإن النمو الضعيف في الطلب العالمي على النفط بمقدار 1,1 مليون برميل يومياً على أساس سنوي أيضاً في عام 2025، إلى جانب زيادة إمدادات النفط من خارج أوبك بنحو 1,6 مليون برميل يومياً، هو ما سيحد من قدرة أوبك+ على زيادة الإنتاج.

وتوقع البنك تباطؤ نمو الطلب في الصين إلى 180 ألف برميل يومياً و210 آلاف برميل يومياً على أساس سنوي في عامي 2024 و2025 على التوالي. وقال البنك، وفقاً لوكالة رويترز، إن «عدم التوافق بين الطلب العالمي ومعدلات نمو العرض من خارج أوبك يخلق معضلة لأوبك+، التي كانت تأمل استعادة حصتها في السوق في الربع الأخير من 2024».

«فيتش» ترفع تصنيف تركيا

رفعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني العالمية التصنيف الائتماني طويل الأجل لتركيا بالعملة الأجنبية من «B+» إلى «BB-» مع نظرة مستقبلية «مستقرة». وذكرت الوكالة في بيان، وفقاً لوكالة الأناضول، أن أسعار الفائدة الحقيقية الإيجابية، وانخفاض عجز الحساب الجاري، والتراجع التدريجي في الوديعة المحمية بالعملات الأجنبية، يمكنها أن تدعم استمرارية التحسن في الاحتياطيات الأجنبية.

غرامات ضخمة على منتجي السيارات

قال الرئيس التنفيذي لشركة رينو الفرنسية لوكا دي ميو إن قطاع السيارات في أوروبا ربما يواجه غرامات تصل إلى 15 مليار يورو (17,4 مليار دولار) عن انبعاثات الكربون نتيجة لتباطؤ الطلب على السيارات الكهربائية. وتواجه شركات صناعة السيارات أهدافاً أكثر صرامة في ما يتعلق بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون في الاتحاد الأوروبي في عام 2025، مع انخفاض الحد الأقصى لمتوسط الانبعاثات من المركبات الجديدة المباعة إلى 94 غراماً في الكيلومتر الواحد من 116 غراماً في الكيلومتر في 2024.

وقال دي ميو لإذاعة فرانس إنتر، وفق ما نقلت «رويترز»، أمس: «إذا ظلت (مبيعات) السيارات الكهربائية عند مستواها الحالي، فقد يجد قطاع السيارات في أوروبا نفسه مرغماً على دفع غرامات تصل إلى 15 مليار يورو أو التخلي عن إنتاج أكثر من 2,5 مليون سيارة».

مال وسياسة

انتخابات الأردن

صخب الحملات يحرك الأسواق... وانتقادات لبرامج المترشحين

حراك صخب حملات المترشحين للانتخابات البرلمانية في الأردن الأسواق، إذ رفعت الطلب كثيراً على صناعة الدعاية وقطاع النقل والمطاعم، بينما انتقد محللون غياب الحلول الواقعية لمشكلات الاقتصاد عن برامج النواب المرتقبين

عمان ـ **زيد الدبيسية**

يسيطر صخب حملات المترشحين للانتخابات البرلمانية المقررة في الأردن، يوم الثلاثاء المقبل، على المشهد في المملكة، إذ يرى مراقبون أن هذه الحملات لم يسبق للبلد أن شهد مثلها في السنوات السابقة، من حيث كثافة المنشورات واللافتات والصور التي تملأ الشوارع والأماكن العامة والخاصة وكذلك المهرجانات والاجتماعات المتوالية، ما رفع الطلب كثيراً على صناعة الدعاية ومحلات الحلويات والمطاعم وقطاع النقل والخدمات اللوجستية ذات العلاقة.

بينما يأخذ الشارع الأردني على المترشحين المؤزعين على قوائم محلية وأخرى حزبية خلو برامجهم من طروحات واقعية وكافية، للمساهمة في معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجه الأردن منذ عدة سنوات، وتفاقمت بسبب جائحة كورونا وتداعياتها وعدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة والاضطرابات العالمية والإقليمية.

ولأول مرة في الأردن تُخصَّص مقاعد للأحزاب بواقع 41 مقعداً في مجلس النواب من أصل 141 مقعداً عدد أعضاء المجلس، الذي يعد الشق الأول للبرلمان ويقابله مجلس الأعيان الذي يعين بقرار من الملك. ويرى المراقبون أنه رغم غزارة الحملات الانتخابية، لكنها تحمل مضامين وطروحات سطحية وعامة تركز على ترويج الشخص من دون تقديم رؤى ومقترحات منطقية وعملية لتطوير الوضع الاقتصادي، ومعالجة المشكلات الأساسية التي يعانيها الأردن، خاصة الفقر والبطالة وتراجع مستويات المعيشة تراجعاً لافتاً منذ عدة سنوات.

كما لا يقدم المترشحون والقوائم الحزبية رؤى واقعية لكيفية الحد من المديونية التي قاربت 60 مليار دولار، وهي في ارتفاع مطرد بسبب حاجة الحكومة إلى مزيد من الاقتراض الداخلي والخارجي لسد عجز الموازنة، وتنفيذ مشروعات تنموية ذات أولوية وتسديد ديون داخلية وخارجية.

قال الخبير الاقتصادي ثابت الور لـ«العربي الجديد» إن طروحات غالبية المترشحين للبرلمان إن لم يكن جميعهم «شعبوية دون الدخول في عمق المعاناة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الأردني، وعجز الموازنة المزمن وتراجع نسب النمو الاقتصادي إلى ما لا يزيد عن 2%». وأضاف الور أن «الأحزاب وبرامجها الانتخابية لم تقدم برامج مختلفة كما كان يجري في السابق، فهي برامج عامة تتضمن عبارات سطحية من دون اقتراح أو وضع آليات قابلة للتطبيق، بما يعمل على رفع معدلات النمو وتعزيز مقدرة الاقتصاد على مجابهة التحديات الداخلية والخارجية وتخفيض معدلات الفقر والبطالة».

> الحملات الانتخابية تنعش صناعة الدعاية والمطاعم وقطاع النقل

وقال: «الأصل أن تكون الانتخابات ومخرجاتها المقبلة مختلفة تماماً عن الفترات السابقة، بحكم وجود منظومة للإصلاح السياسي تقوم على زيادة مشاركة الأحزاب في صنع القرار، وصولاً إلى تشكيل حكومات برلمانية من خلال الائتلافات الحزبية، لكن المؤشرات لا تبشر بالانتقال إلى الحكومات البرامجية التي لديها رؤية معلنة ومدروسة للنهوض الاقتصادي، إضافة إلى التعامل المطلوب مع الملفات الأخرى».

من خلال مطالعة الشعارات المطروحة من قبل مترشحين وقوائم حزبية، يتبين أنها تتناول عناوين ليست بالجديدة أساساً لعملهم في حال نجاحهم في الانتخابات، وأهمها تحسين مستويات المعيشة ومحاربة الفقر وتوفير فرص العمل وتخفيض المديونية، واستقطاب الاستثمارات ومحاربة الفساد وتحقيق العدالة وتوزيع مكاسب التنمية وزيادة معدلات النمو.

وقال عضو غرفة تجارة عمّان رئيس جمعية الصرافين السابق علاء ديرانية لـ«العربي الجديد» إن هناك مبالغة إلى حد كبير في الحملات الانتخابية لكثير من المترشحين، خاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادي. من السهل طرح الشعارات والأحاديث لكن من الصعب تحقيقها على أرض الواقع، لا سيما أن الحكومة لديها رؤية لإصلاح الاقتصادي للعشر سنوات المقبلة تتضمن مستهدفات لتطوير الوضع الاقتصادي وتخفيض المديونية، والحد من الفقر والبطالة وزيادة الجاذبية الاستثمارية».

وأضاف ديرانية أن على الأحزاب وضع برامج اقتصادية تساعد على تجاوز الظروف الراهنة، وتوفير بيئة جاذبة لرجال الأعمال والمستثمرين، وتخفيض المديونية تدريجياً وصولاً إلى الاعتماد على الذات من دون الاعتماد على المساعدات الخارجية والاقتراض من الأسواق المحلية والخارجية. وأشار إلى أن زخم الحملات الانتخابية وقرب موعد الاقتراع أنعش العديد من القطاعات مثل المطاعم والحلويات والصالات والنقل والخطاطين ومحلات تجهيز المناسبات والأفراح، ما سيعوضها بعض الشيء عن التراجع الذي شهدته في الفترة السابقة.

وأضاف: «نأمل أن يكون أداء النواب الاقتصادي مختلفاً في الدورة المقبلة، لأن المرحلة لا تحتمل مزيداً من تراجع الوضع الاقتصادي».

لافتات في عمّان لمرشحين للانتخابات البرلمانية، 3 سبتمبر 2024 (فرانس برس)

الكويت

ضوابط للمساهمة في فروع الشركات الخليجية

مسقط ـ **كريم رمضان**

خلقت ضوابط كويتية لتحديد هوية المساهمين في فروع الشركات الخليجية التي تطلب العمل في الدولة حالة نقاش في الأوساط الاستثمارية في البلد الذي يسعى إلى تنويع اقتصاده، لا سيما بعد أن رفضت وزارة التجارة والصناعة مؤخراً طلب شركة خليجية فتح فرع لها، مبررة ذلك بأن هيكل ملكيتها يتضمن مساهمين غير خليجيين.

وتشدد الوزارة الكويتية على أنه يشترط لفتح الشركة الخليجية فرعاً في الكويت أن تكون مملوكة بالكامل لمساهمين من جنسية ترخيص الشركة أو لمواطنين خليجيين. ووفق مصادر مطلعة، فإن المسؤولين في الوزارة يتمسكون بموقفهم، وهو ما دعا مقدمي الطلب إلى إحالة الملف إلى إدارة الفتوى والتشريع في مجلس الوزراء لطلب رأيها في التعارض القانوني الناشئ، واعتبروا أن منعهم «يخالف مبدأ المعاملة بالمثل، لا سيما أن دولة ترخيص الشركة مقدمة الطلب لا تحول دون ولوج الشركات الكويتية لسوقها». يأتي تجدد النقاش حول هذه القضية في وقت تسعى فيه الكويت جاهدة للخروج من اعتمادها على الاقتصاد النفطي، فوفقاً لإحصائيات نشرتها وزارة المالية في يناير/كانون الثاني الماضي، فإن 86% من إيرادات الدولة لا تزال تعتمد على النفط.

> الحكومة تشترط ان تكون الشركة مملوكة بالكامل لمساهمين خليجيين

ويضع هذا الواقع صناع القرار في الكويت أمام تحدٍ كبير يتمثل في الموازنة بين حماية السوق المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما أكده وزير التجارة والصناعة السابق عبد الله حمد الجوعان، الذي أعلن في 20 فبراير/شباط الماضي عن تشكيل لجنة لمراجعة التشريعات الاقتصادية، بما يضمن تحقيق التوازن المنشود بين لوائح الحماية وبين متطلبات جذب الاستثمارات.

يشير الخبير الاقتصادي محمد رمضان، لـ«العربي الجديد»، إلى أن موضوع ملكية الشركات الأجنبية في الكويت يثير جدلاً حول مبدأ «المعاملة بالمثل» في دول مجلس التعاون الخليجي، معتبراً أن المسألة تتعلق بهذا المبدأ أكثر من كونها قضية قانونية بحتة. ويرى رمضان أن هذا الوضع يمثل رسالة واضحة من الكويت بأن ملكية الشركات تقتصر على المواطنين ودول مجلس التعاون الخليجي، وذلك لأسباب إدارية ولتحفظات سيادية.

وفي ما يتعلق بدور إدارة الفتوى والتشريع بمجلس الوزراء الكويتي في هذه القضية، يؤكد الخبير الاقتصادي أن قراراتها ليست ملزمة، لأنها مجرد جهة استشارية، لافتاً إلى أن هذا الوضع، رغم محدودية تأثيره، قد يرسل رسالة سلبية لبعض المستثمرين الأجانب. لكن رمضان يخلص إلى أن تأثير هذه السياسة على الاستثمار الأجنبي في الكويت يبقى محدوداً في الواقع العملي، رغم ما قد يبدو عليه الأمر من تعقيدات.

العراق

تحديث قوانين إنتاج الغاز لجذب الاستثمارات

بغداد ـ **أحمد عبد**

أكدت لجنة النفط والغاز في البرلمان العراقي أنها تعمل على تحديث القوانين المتعلقة بإنتاج الغاز، بهدف تحسين البيئة الاستثمارية وجذب الشركات إلى هذا المجال، وذلك بالتزامن مع إعلان وزارة النفط اعتزامها عرض 10 مناطق للتنقيب عن الغاز على شركات أميركية، مشيرة إلى أن معدلات استثمار الغاز المصاحب لاستخراج النفط سترتفع إلى قرابة 70% مع نهاية العام الحالي.

وقال عضو اللجنة علي الفارس، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن لجنة النفط والغاز لديها خمسة قوانين وتشريعات تخص قطاع النفط والغاز، منها قانون المصافي النفطية الذي ما يزال لدى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، للمضي في تعديله، بهدف تحقيق أفضل الامتيازات للمستثمرين في قطاع التصفية والبتروكيماويات وتشجيعهم على الدخول إلى العراق.

وأضاف الفارس أن وزارة النفط تسعى لاستثمار الغاز عبر 15 رقعة استكشافية في المنطقة الغربية، فضلاً عن إقامة مشاريع جديدة للاستثمار في محافظات ذي قار والبصرة (جنوب) وميسان (شرق). وقبل نحو أسبوع، أعلن وزير النفط العراقي، حيان عبد الغني، أن بغداد تعتزم عرض 10 مناطق للتنقيب عن الغاز على شركات أميركية خلال زيارة مرتقبة له إلى الولايات المتحدة، مشيراً في تصريحات صحافية إلى أن جولة التراخيص الخامسة التكميلية والسادسة ضمت 29 رقعة وحقلاً، تم إنهاء التعاقد في 14 منها، وهنالك نحو 10 رقع غازية من بين ما تبقى لم تقدم عليها الشركات والوزارة بصدد عرضها بجولة تراخيص جديدة. وقال المحلل في قطاع الطاقة، كوفند شيرواني، إن استثمار العراق للغاز المصاحب لاستخراج النفط الذي كان يحرق بكميات كبيرة أمر إيجابي عملت عليه وزارة النفط لزيادة إنتاج واستثمار هذا الغاز. ولفت شيرواني، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن زيادة إنتاج الغاز ستوفر للدولة نحو خمسة مليارات دولار سنوياً تذهب إلى شراء الغاز من دول الجوار، خاصة أن وزارة النفط عازمة على فتح قنوات استثمارية جديدة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز وتشغيل جميع محطات الكهرباء الغازية دون الاعتماد على الاستيراد.

حقل نفط في منطقة الزبير جنوب العراق (فرانس برس)

وأضاف أن العراق يمتلك احتياطات غازية ضخمة تقدر بحدود 143 تريليون قدم مكعب، وهذه الثروة جديرة بالاستثمار، لأنها تحقق إيرادات مالية عالية وبعيدة عن القيود العالمية التي تحدد مستويات الإنتاج على العكس من إنتاج النفط الذي تقيده قرارات منظمة البلدان المنتجة للنفط «أوبك». بدوره، قال الخبير الاقتصادي أحمد عبد الله لـ«العربي الجديد» إن إنتاج الغاز العراقي في حال ارتفاع كمياته بشكل واقعي يمكن أن يحقق نسبة إنتاج عالية تصل إلى خمسة مليارات قدم مكعبة يومياً.

تحقيق

حوّل العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة، الكثير من أصحاب المحلات وحتى بعض ملاك المراكز التجارية إلى باعة متجولين تلازمهم بسطاتهم التي تنتقل معهم من مكان إلى آخر وسط النزوح المتكرر بفعل الإخلاء المنهك الذي يمارسه الاحتلال

بسطات نازحة مع تجار غزة

بحث قسري عن الرزق وسط ركام العدوان

غزة ـ **علاء الحلو**

تحوّل الكثير من التجار وأصحاب المحال التجارية في قطاع غزة إلى باعة متجولين أو على بسطات صغيرة بفعل تواصل العدوان الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وتداعياته الكارثية والمتفاقمة التي ساهمت بخسارتهم لمحالهم ومصادر دخلهم الأساسية.

ويلقي تواصل العدوان للشهر الحادي عشر على التوالي بظلاله الصعبة على مختلف القطاعات التجارية والصناعية والزراعية، في الوقت الذي تتواصل فيه تفاصيل المقتلة الإسرائيلية بحق المدنيين، والتي أدت إلى استشهاد وفقدان ما يزيد عن 50 ألف فلسطيني، وإصابة 94 ألفاً بجراح متفاوتة جلهم من الأطفال والنساء. وتتعدد أسباب تحول التجار وأصحاب المنشآت التجارية نحو البيع العشوائي في الأسواق والطرقات ونواصي الشوارع، وأبرزها القصف الإسرائيلي المتواصل والذي سبّب تدمير 150 ألف وحدة سكنية، بما فيها من محال ومراكز ومصالح تجارية وشركات، إلى جانب حالة النزوح من محافظتي غزة والشمال نحو المحافظات الوسطى والجنوبية، كذلك نزوح المحافظات الجنوبية نحو المناطق الوسطى، بعد الاجتياح الإسرائيلي المدمر لمدينتي خانيونس، ورفح جنوبي القطاع. وخلّفت حالة النزوح القسري لنحو مليوني فلسطيني حالة من البلبلة والإرباك على المستوى المعيشي بفعل خروج الناس من بيوتهم بدون أي مستلزمات، في ظل النقص الشديد في مختلف المتطلبات الأساسية جراء الإغلاق الإسرائيلي المتواصل للمعابر، كذلك على المستوى الاقتصادي جراء الخسارة الكبيرة، والنزوح غير الطوعي لأصحاب المنشآت الاقتصادية والصناعية والتجارية.

ويقول الفلسطيني محمد بيان، ويمتلك برفقة والده وشقيقه عبد الرازق مركزاً تجارياً لمواد التجميل وتجهيز العرائس في محيط سوق الشجاعية الشعبي إنه أغلق أبواب محلاته منذ اليوم الأول للحرب، فيما سارع إلى النزوح برفقة أسرته في اليوم الثالث للحرب نحو منطقة الشيخ عجلين بعد تهديد منطقة الكلية الجامعية، كما نزح نحو مدينة رفح في اليوم السابع للحرب، بعد أوامر إخلاء مدينة غزة نحو المناطق الجنوبية لوادي غزة.

ويلفت بيان لـ«العربي الجديد» أن النزوح القسري والمستعجل، والمترافق مع شعور أنه لن يطول إلا أياماً محدودة لم يدعه يفكر في إفراغ المحلات في حي الشجاعية، أو المخازن في محيط سكنه بمنطقة تل الهوى والمعباة بالبضائع ذات الأسعار المرتفعة، فيما تمثل الهاجس الأساسي بإنقاذ أفراد العائلة، خاصة في ظل اشتداد وتصاعد القصف الإسرائيلي على المدنيين وارتكاب العديد من المجازر بحقهم، موضحاً أن تواصل العدوان سبّب تجريف المحلات التجارية الخاصة بعائلته في الوقت الذي تم تدمير العمارة السكنية والمخازن بما فيها من محتويات.

> 70%
> تسبب العدوان الإسرائيلي في تدمير ما يزيد على 70% من المباني والمنشآت والأسواق والمصالح التجارية في قطاع غزة، الأمر الذي تسبب بجانب الحصار في تفاقم أزمة نقص السلع وغلاء فاحش في الأسعار.

ويبين بيان أنه اضطر إلى شراء بعض الأصناف برفقة بعض العمال الذين كانوا يعملون في المحل التجاري وقد نزحوا برفقة أسرهم، وذلك لبيعها على بسطة شعبية إلى الشرق من مدينة رفح، وهي مكان نزوح أسرته الأخير - حتى اللحظة - في مسعى إلى توفير المتطلبات الأساسية لأسرته وأسر العمال معه، خاصة في ظل الارتفاع غير المسبوق في أسعار مختلف المواد الأساسية.

> العدوان سبّب تدمير 150 ألف وحدة سكنية بما فيها من محال تجارية

> ارتفاع جنوني في أسعار السلع وسط الحصار الذي يفرضه الاحتلال

ويشير بيان كذلك إلى الارتفاع الخيالي في أسعار البضائع الخاصة بتجارته، على الرغم من أنها ليست ذات جودة عالية، مرجعاً السبب إلى النقص الشديد في البضائع بفعل الإغلاق الإسرائيلي المتواصل للمعابر منذ بداية الحرب ومنع دخول أي بضائع، إلى جانب الفصل القسري بين جنوب القطاع وشماله، وعدم السماح بحرية الحركة أو نقل البضائع.

في الإطار، يلفت الفلسطيني محمد حرب، وهو أحد تجار بيع المكسرات بمختلف أنواعها أنه ترك محلاته ومخازنه بفعل التهديدات الإسرائيلية المتواصلة، والتي تزامنت مطلع العام مع قصف عنيف طاول منطقتهم في حي الشيخ رضوان شمال مدينة غزة، سبّبت تدمير منزلهم ومحلاتهم التجارية بما فيها من بضائع. ويلفت حرب لـ«العربي الجديد» إلى أن التكلفة الباهظة لحياة النزوح والتي اضطروا فيها إلى الاستئجار بأسعار خيالية كذلك إلى شراء كل شيء بأسعار مضاعفة دفعه وشقيقه أحمد إلى البيع على بسطة صغيرة في سوق دير البلح الشعبي وسط قطاع غزة، على الرغم من الارتفاع الشديد في أسعار البضائع، والتي لا يمكن مقارنتها بما قبل الحرب، سواء من ناحية الجودة أو السعر.

ولا تختلف أوضاع التجار في محافظات قطاع غزة الخمس، حيث لم تفرق الخسائر بين تاجر اضطر إلى النزوح برفقة أسرته، أو آخر بقي في مدينة غزة وشمال القطاع، حيث طاول التدمير محالهم التجارية ومطاعمهم ومنشآتهم الاقتصادية والسياحية، فيما تمثل الفارق الوحيد، بأن التاجر النازح لم يتمكن من رؤية دمار رزقه إلا بالصور عبر الإنترنت، في حين اكتوى من بقي في المدينة برؤية ركام محلاته على أرض الواقع.

ويقول الفلسطيني هيثم المزنر ويمتلك والده مصنعاً للحلويات، مرفقاً بمعرض لعرض أصنافها بطريقة مبتكرة، إنهم كانوا يواكبون صناعة أحدث أصناف الحلويات، مع حفاظهم على الأصناف التقليدية، والتي يتم تقديمها للزبائن عبر أحدث أنظمة التغليف والهدايا، إلى أن جاء العدوان الإسرائيلي والذي حوّل تجارتهم وعمارتهم السكنية إلى ركام.

ويوضح المزنر لـ«العربي الجديد» أنه افتتح بسطة صغيرة لبيع «الغزيبة» وهي من أصناف البسكويت الشعبية، وذلك لاعتياده على العمل، حيث كان يساعد والده يومياً برفقة باقي إخوته والعمال في صناعة الحلويات وتقديمها للناس بكل حب، إلى جانب محاولته إيجاد مصدر دخل يعينه على قضاء حوائج أسرته.

ويبين المزنر أن الحال لم يختلف بين التاجر النازح وغيره ممن واصلوا البقاء في مدينة غزة، حيث افتتح عدد من أقاربه بسطات لبيع الحلويات في المناطق الوسطى والجنوبية لتوفير قوت أطفالهم، ويقول «تشتهر عائلتنا بصناعة الحلويات، لذلك اتجه معظمنا إلى مواصلة العمل بأبسط الإمكانيات.

وعلى الرغم من الارتفاع الجنوني في أسعار السكر، حيث يصل سعر الكيلو الواحد 70 شيكلاً أي بزيادة 30 ضعفاً عن سعره الطبيعي». (الدولار يساوي 3,65 شواكل).

ويلاحظ في الأسواق والمفترقات والشوارع وبين خيام النزوح افتتاح أصحاب المحلات التجارية وبعض المطاعم الشعبية والغربية المعروفة بسطات صغيرة بعد تدمير محالهم ومطاعمهم الكبيرة، ويتشارك في الواقع الصعب ذاته أصحاب الصيدليات ومراكز البصريات وأصحاب مراكز بيع الملابس والأحذية، كذلك أصحاب السوبرماركت ومحلات بيع الفواكه والخضروات ومواد التنظيف والمسليات والكافيهات والاستراحات التي استبدلت أماكنها المقصوفة بخيام تجارية صغيرة.

حملة تجويع ضد الفلسطينيين

اتهم المحقق المستقل للأمم المتحدة المعني بالحق في الغذاء مايكل فخري، سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتنفيذ حملة تجويع ضد الفلسطينيين أثناء الحرب المدمرة على قطاع غزة. وقال فخري في تقرير له، إن الأزمة بدأت بعد يومين من عملية طوفان الأقصى، عندما قامت إسرائيل رداً على ذلك بمنع دخول جميع المواد الغذائية والمياه والوقود وغيرها من الإمدادات إلى غزة». وأضاف أن المساعدات المحدودة ذهبت بداية في الغالب إلى جنوب ووسط غزة، حيث دفع الجيش الإسرائيلي الفلسطينيين نحوهما وليس إلى الشمال، «بحلول ديسمبر/كانون الأول 2023، أصبح الفلسطينيون في غزة يشكلون 80% من سكان العالم الذين يعانون المجاعة أو الجوع الكارثي». وأكد فخري أنه «لم يحدث في تاريخ ما بعد الحرب أن جاع شعب ما بهذه السرعة والشمولية كما حدث مع 2,3 مليون فلسطيني يعيشون في غزة». وقال إنه منذ بدء الحرب في غزة، تلقى تقارير مباشرة عن تدمير النظام الغذائي في القطاع، بما في ذلك الأراضي الزراعية وصيد الأسماك، وهو ما تم توثيقه والاعتراف به من قبل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة وغيرها.

أطفال يبيعون الخبز وبعض السلع في أحد شوارع خانيونس جنوب غزة، 15 أغسطس/آب 2024 (فرانس برس)